المحور السياسي

المواطنة والديمقراطية

الدكتور محمود سالم السامرائي
أستاذ الدراسات الدولية المساعد
كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

المواطنة بتصور بسيط تتمثل بالحقوق والواجبات التي كفلها دستور الدولة، ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والثقافية... وحق المشاركة تلك تقود إلى إنجاز القرارات الجماعية، باتجاه الصالح العام ، فالمجتمع هنا يتصف بالمساواة أمام القانون والاعتراف بأفضلية المميزات المكتسبة الفردية أما الديمقراطية هي نظام من نظم المجتمع في صورة من صورها، اي نظام حكومي واجتماعي وطريقة للحياة بأقل قدر من سلطة الإكراه، وبهذا تكون أكثر تعبيرا عن الخير العام للشعب.

المقدمة

المواطنة بتصور بسيط تتمثل بالحقوق والواجبات التي كفلها دستور الدولة، ومنها حق المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية والثقافية... وحق المشاركة تلك تقود الى إنجاز القرارات الجماعية، باتجاه الصالح العام، فالمجتمع هنا يتصف بالمساواة أمام القانون

والاعتراف بأفضلية المميزات المكتسبة الفردية أما الديمقراطية هي نظام من نظم المجتمع في صورة من صورها، أي نظام حكومي واجتماعي وطريقة للحياة بأقل قدر من سلطة الإكراه، وبهذا تكون أكثر تعبيرا عن الخير العام للشعب. ومن هنا فان من بين ابرز مكونات ومقومات المجتمع الديمقراطي مبدأ المواطنة، الذي يشكل القاعدة في بناء الدولة المعاصرة. ومبدأ المواطنة هو المدخل الذي يرسي أسس قيام الحكم الديمقراطي.

إن رضى وقبول المجتمعات بنظمها السياسية وبخاصة النظم الديمقراطية التي تتعارض مع قيم التعصب والطائفية والإقصاء والتهميش للبعض من مكونات المجتمع، وتستبعد القمع والإكراه، أي يعني الاعتراف بحق القوى الاجتماعية والسياسية المشاركة في السلطة، بغض النظر عن القومية والطائفة والديانة.. ذلك ما يعكس قيمة المواطنة الحقة. تلك التي يحتاجها العراق اليوم، للتعبير عن وحدة الانتماء والشعور والولاء للعراق وطن الجميع.

يستعرض البحث عددا من المحاور وفق منهج استقرائي تحليلي وعلى الشكل الآتي:

مفهوم المواطنة	المواطنة والديمقراطية
المواطنة نقيض الطائفية	المواطنة والجنسية
المواطنة نقيض التعصب	المواطنة ومفهوم الشرعية
الديمقراطية	المواطنة داخل الدولة
الديمقراطية في النظم الغربية	المواطنة وإشكالية القبول الديمقراطي
الديمقراطية في النظم الشمولية	شروط نجاح الديمقراطية

في مفهوم المواطنة

تعني المواطنة بشكل بسيط وواضح الانتماء إلى وطن والولاء له، وهذا التعبير له دلالته القانونية والسياسية، أي أن مساحة المواطنة تمتد لتشمل أبناء الشعب جميعا بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات إزاءه، وبغض النظر عن انتمائهم.. فالمواطنة هي الإطار الذي يضم الانتماءات القومية والطائفية والدينية كافة... وهي نقيض للتعصب والانغلاق، بل هي القبول والمشاركة للجميع[١].

أما حالة الاجتزاء والتعصب.. هي الحالة المنفصلة عن المواطنة، أي بعبارة أخرى نعم هناك ولاءات قومية طائفية دينية حزبية نقابية.. تمثل حالة من اعتزاز الفرد في انتمائه إلى قومية أو لطائفة أو لجماعة أو لحزب، على أن لا تكون تلك الرؤيا متعصبة تجاه الأخر الذي يولد حالة من العدائية، ومن ثم تصبح هوية الانتماء للجماعة متقدمة على هوية الانتماء للوطن، وهنا تكمن الخطورة.. أي بعبارة أخرى غياب هوية الانتماء الى الوطن الكبير، وإحلال هوية الانتماء إلى الطائفة أو القومية او الجماعة أو العشيرة...الخ تلك الصورة التي تعصف اليوم (بالعراق الوطن)..عن قصد او من دونه..

ونرى اليوم تراجعا لمفهوم المواطنة العراقية بل أصبحت مشوهة الرؤيا أمام هوية الانتماءات والولاءات ذات الصفة السياسية الجديدة، الممثلة بالتكتلات التي عضمت القومية والطائفية وغيبت عن قصد او من دونه هوية الانتماء الى العراق وطن الجميع، وهذا ما دفع ويدفع باندلاع الأزمات السياسية العنيفة والساخنة.. لأنه ليس من الصحيح واليسير في أن تقصي أطرافا من مكونات المجتمع وتناصبهم العداء. بل والأكثر خطورة حين تتجذر تلك السمة الأمر الذي تغدو فيه الأزمات مزمنة وطويلة الأمد. وهذا يقود إلى الاضطراب السياسي العام. وفي ظل الاضطراب السياسي العام لا وجود للقوي ولا وجود للضعيف، وفي ظل هذا الاضطراب أيضا يصبح

مفهوم المواطنة والوطن تعبيرا أجوفا، ولا نريد أن تكون المواطنة العراقية تعبيرا مهزوما أمام الطائفية والتعصب الأعمى والانغلاق.. لذا نهيب بالنخب المثقفة من جميع مكونات المجتمع العراقي عربا وأكرادا وتركمانا..ومسيحيين بكل تكويناتهم وديانات أخرى.. أن تتشبث بالمواطنة العراقية لأنها عنوان وحدتنا وعزتنا وكرامتنا وسيادتنا. وهي التعبير الرمزي الوحيد أمام مجتمعنا بكل مكوناته.. وليس البحث في ظل الاضطراب العام عن الدور المنقذ وغالبا ما يكون دورا خارجي، وهذا اخطر بكثير من الاضطراب العام..؟ لان المواطنة تصبح أزمة تتفاعل مفرداتها وتطول مدتها.. في ظل غياب الاتفاق الوطني.

وعندما نتكلم عن المواطنة من حيث الحقوق والواجبات، يمكن ان نصنفها الى حقوق عضوية حياتية وروحية وذهنية، فأن اول هذه الحقوق حق الحياة وحق العيش في بيئة آمنة وحق العبادة والديانة وحق التملك والسكن والسفر، وحق الانتماء الى الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والروابط، وحق التأليف والنشر حق الترشيح والتصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة، تلك هي نماذج لحقوق المواطنة التي تفردها دساتير الدول.. فضلا عما تفرده من واجبات تلزم أفراد المجتمع الامتثال لها وهي مجموعة القواعد القانونية التي تصدر عن السلطة الشرعية التي اكتسبت الشرعية من أبناء الشعب وفي مقدمتها الدفاع والولاء للوطن..؟

المواطنة نقيض الطائفية

الطائفية في احد جذورها هي تعبير عن انتعاش الفكر الديني المنفصل عن الحالة الوطنية، وهي بذلك الاتجاه الذي يرمي إلى الافتراق والانقسام

عن المجموع العام للشعب أو الأمة أو الوطن. ومن هنا فالمشاكل الدينية والطائفية بكل أبعادها ومضامينها ما هي إلا مشاكل سياسية مصطنعة لقوى داخلية أو خارجية لها مصلحتها الحيوية بإثارتها.

كما أن السلطة السياسية في المجتمعات النامية والمتخلفة يمكن لها وبشكل يسير من توظيف التيار الديني، من خلال التبني والتغذية باتجاه تحقيق أهداف السلطة، ومنها التصدي لحركات سياسية أخرى موجودة على الساحة الوطنية. وهذا ما يقود الى اندلاع الأزمات السياسية في ظل غياب الهدف الكبير بالمواطنة، وعليه فالطائفية هي احد ابرز الأدوات التي يمكن استغلالها من قبل الدوائر ذات الأهداف المجتزئة من المواطنة الحقه فضلا عن الدوائر والقوى الدولية المعادية.. التي تجد بالطائفية تحقيق أهدافها او جزاء منها[٢].

المواطنة نقيض التعصب: التعصب بوصفه ظاهرة اجتماعية لها ما لكل ظاهرة تماثلها من أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية ونفسية وعرقية ودينية وغيرها، فالتعصب الديني لا يختلف عن كل أنواع التعصب الأخرى، فهو مثل التعصب ضد جنس معين أو عقيدة سياسية أو مذهب اجتماعي، إلا أن التعصب يحمل في طياته بذور العدائية، كما أن عملية خلق بؤر التوتر تبدأ من نقطة التعصب تلك، سواء لقومية أم لأقلية أم لطائفة او جماعة او لايديولوجية.. التي تقود بنتيجتها إلى الانفصام عن المواطنة، وبذلك تكون أداة للقوى في تحقيق أهدافها.. ان اخطر نقطة هنا هو غياب الوطن. أي بعبارة أخرى غياب هوية الانتماء الى الوطن وإحلال هوية الانتماء الى الجماعة او الطائفة او القومية..

المواطنة والتعصب القومي: إن العامل العنصري الذي تقبله الشعوب بوصفه بديهية مسلم بها يخدم في توثيق روابط الشعور بالانتماء إلى جماعة

قومية معينة. كما أن وحدة الأصول العنصرية عند بعض علماء القومية يعد الركيزة الأساسية الأولى لقيام القومية[٣]. ولكن هذا لا يتعارض من حيث المبدأ العام في اطار الدولة الواحدة ، ولا يشكل حالة من الانحراف عن مفهوم المواطنة لاسيما في حالة الانسجام الاجتماعي الداخلي للدولة. غير أن الانحراف عن المسار الوطني يبدأ من ظاهرة التعصب الذي يظهر لقومية او لطائفة... وبذلك النوع العدائي ومن التحالف مع قوى خارجية..

الديمقراطية

تعني الديمقراطية: بتعبير بسيط، شكل من أشكال الحكم، تستمد فيه الهيئة الحاكمة مستمدة شرعيتها من الشعب بالأكثرية التي جاءت بها صناديق الاقتراع، ولا ننسى أن الديمقراطية توصيف لنظم كثيرة في المجتمع الدولي. والديمقراطية بعبارة أخرى لا تعني فقط حكم الأغلبية بل تعني حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية في آن واحد معا[٤]، وان أفضل سمة لما تعنيه الديمقراطية للدولة هو القبول بالمشاركة السياسية للجميع من دون إقصاء او تهميش فالمجتمع هنا مجتمع ديمقراطي وينبغي ان يتصف بالمساواة.

الديمقراطية في النظم الغربية

تقوم الديمقراطية في النظم الغربية وفق مبدأ (سيادة الأمة) القائم على أساس فكرة (الوكالة التمثيلية) التي تقود إلى تكوين (النظم النيابية). كما إن آلية العلاقة هي بين الناخبين والمنتخبين وفق فكرة **الوكالة التمثيلية** التي بمقتضاها يعتبر عضو البرلمان ممثلا للأمة وليس لناخبيه في دائرته، وبهذا ليس مطلوبا منه أن يقدم كشفا عن أعماله لناخبيه، وبالمقابل ليس لهم الحق

في إقالته أثناء مدة نيابته، والمجلس المنتخب يستقل طول المدة النيابية عن الناخبين منذ انتهاء عملية التصويت، ويصبح المواطنون مجرد رعايا للحكومة المنتخبة.

الديمقراطية في النظم الشمولية

تقوم الديمقراطية وفق نظرية وتوجيه (الحزب السياسي القابض على السلطة) وفق مبدأ (سيادة كل الشعب) القائم على أساس فكرة (الوكالة الملزمة) التي جاءت بصيغة دستورية في تشكيل النظام الذي يقوم على شكل هرم قاعدته الناخبون على أساس تدريجي من الحي والمنطقة والمدينة..، حيث يصبح المنتخبون مسؤولين أمام ناخبيهم ومطالبين بتقديم كشف حساب لناخبيهم الذين لهم الحق في إقالتهم قبل انتهاء المدة الزمنية واستبدال ممثليهم بانتخابات عادة ما تكون تكميلية[٥].

أي ديمقراطية نريد..؟

إننا شعوب نقبل الديمقراطية المرتبطة بشخصيتنا وسلوكنا وتفكيرنا وعمق ثقافتنا. وليس بطريقة مفروضة علينا بالشكل الذي يسلب إرادتنا وتفكيرنا وثقافتنا. ولا ننسى فنحن لسنا أبناء الثقافة الليبرالية الرأسمالية النفعية الفردية، بل ان وعينا وثقافتنا متأصلة وممزوجة بين ثقافة حضارة الأمة وقيمها وثقافة الدين، ومن هنا فالثوابت لا يمكن ولا تقبل التغيير إذا ما تعلق الأمر بالعقيدة الإسلامية، ومع ذلك يمكن قبولنا للانفتاح والتفاعل وفق تطور ومسيرة المجتمع ومتطلباته لمواكبة العصر، أي بعبارة أخرى، لا نقبل الانغلاق والانكفاء، بل التفاعل الذي يحقق مصالح الأمة ومواكبتها لروح العصر ومتغيراته[٦].

ولا بد من الإشارة هنا ان الثقافة العربية والإسلامية ليست بثقافة اقصائية، فقد وجدت في الأمة ديانات سماوية، تلك التي احتضنت الثقافة

العربية، وهي بذلك ثقافة الأمة بشكلها الواسع، وخير دليل على ذلك القبول العربي الإسلامي لمكونات الأمة ودياناتها وثقافاتها وسلوكها ومعتقداتها، ومن هنا نجد رؤية أكثر إدراكا لمفهوم (المواطنة والديمقراطية) من الشعوب التي ولدت فيها الديمقراطيات..فالحجاب مثلا في عالم الديمقراطيات على الرغم من كونه تعبيرا عن حرية الملبس، لفئة ممثلة بالمسلمين أصبح أحيانا جريمة يترتب عليها الإقصاء؟ بل يشكل إزعاجا رسميا لدى بعض الحكومات الغربية وبخاصة عند بعض الدول العريقة بالنظم الديمقراطية.

المواطنة والديمقراطية

لابد من الاعتراف بان الديمقراطية هي نقيض للتعصب والانغلاق ونقيض للطائفية، وهي نقيض للإقصاء والتهميش... بل هي المشاركة والاندماج في الحياة السياسية انطلاقا من مبدأ المواطنة، وعليه فالمواطن ينبغي ان يعي الصراعات التي تفرق بينهم، ويدركون أهمية التضامن المادي الذي ينجم بينهم ويزيد من مشاعرهم الجماعية في نفوسهم[٧]، كما ينبغي ان نشير الى ان من بين ابرز مكونات ومقومات المجتمع الديمقراطي مبدأ المواطنة، الذي يشكل الأسس في بناء الدولة المعاصرة[٨]..

والمواطنة هي المدخل الذي يرسي أسس قيام الحكم الديمقراطي، لان المواطنة بتصور بسيط تتمثل بحق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والإعلامية..الخ فالتمثيل السياسي ومبدأ حكم القانون تلك التي تحتل الركيزة الأساسية الأخرى لتعزيز مبدأ المواطنة المعاصرة، وفق ما يطلق عليه بالشرعية الدستورية، وبهذا يصبح التنظيم السياسي مفهوما يحدد المجتمع بكل تنوعه واحد أهم المقاييس الديمقراطية[٩]، فحق المشاركة للجميع تلك تقود الى إنجاز القرارات الجماعية، بل وحق تولي المناصب العامة،

بفضل المساواة أمام القانون والاعتراف بأفضلية الميزات الفردية المكتسبة، لكي تكون قاعدة الشخص المناسب في المكان المناسب، من دون أي اعتبارات أخرى، تلك الممثلة بالقومية والطائفة او القبيلة او الديانة او الحزبية. ومن هنا لا ينبغي ان ننسى حقيقة تاريخية موروثة في موضوع المواطنة، فقد وجدت كما يقال حيث وجدت الحضارات الراقية في الشرق والغرب. تلك القيم التي كان اساس قيامها المساواة أمام القانون. ولا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية مكتوبة في لوائح ما لم تتوفر الضمانات لممارستها على ارض الواقع، ما يجعل المواطنة شكلا فقط.

المواطنة والجنسية

يتمتع في الدول الديمقراطية كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بالمواطنة السياسية. لذلك فان مقومات المواطنة هي معاملة الجميع من أعضاء المجتمع بحق المساواة بغض النظر عن انتمائهم القومي او الطبقي او العرقي او الديني او الثقافي، والقانون يصبح أداة الفصل في ذلك، ويحمي الفرد من خلال ذلك التشريع الدستوري، ما للفرد من حقوق وما عليه من واجبات، بل يقدم الضمانات القانونية لمنع اي تعدي على الحقوق المدنية والسياسية، اي يعزز كرامة الإفراد، والقواعد القانون هي التي تمكن الأفراد من المشاركة الفعلية في توجيه الراي بقصد اتخاذ القرارات السياسية من قبل السلطة السياسية، ومن هنا لابد اذن من تعزيز مبدأ المواطنة بالعمل على:-

- رفض التعصب، لا بد من الاعتراف هنا بان العصبية تنطوي على العدائية، بل الاقصائية، ولا تعترف بالحوار، ورافضة للرأي الآخر. على عكس مفهوم المواطنة القائمة على الاعتراف بحقوق الغير، وقبول الرأي الآخر، وهي نقيض للعدائية اي للتعصب، بل لو قدر لنا ان نصف المواطنة (بالتعصب الايجابي) أزاء انتماء الفرد لوطنه، ذلك القائم على

نمط التنظيم المدني السياسي الاجتماعي الممثل بـ (أحزاب سياسية، نقابات، جمعيات، منظمات، تكتلات) تلك التي وجدت وتم الاعتراف بها من قبل الدستور في الدولة. ومن هنا، تساهم تلك في بناء المجتمع السياسي، وتكون فيه حلقات التمييز بين سلطة الدولة والدور الواضح لتلك التنظيمات السياسية والاجتماعية(١٠).

- المشاركة الفعلية، وهي ركيزة المواطنة القائمة على إفساح المجال لحرية الفكر والاختلاف، ونبذ فكرة ان كل طرف وحده يدعي امتلاك الحقيقة في الراي، بل قبول المعارضة، كما ان المشاركة ينبغي ان تكون قائمة على الاعتراف بالجميع لمصلحة الجميع ونبذ الأفكار الضيقة والعقائد المنكفئة او المغلقة من طائفية او قبلية او قومية الى آخره..
- تعزيز الإرادة، فالمواطنة ينبغي ان تكون ملازمة لإرادة الخير، كما ينبغي ان تكون الإرادة فاعلة ومؤثرة في الوسط الاجتماعي، بل ينبغي ان تقاوم من جهة أخرى الفكر التعصبي القومي الطائفي، القبلي، التسلطي.. الخ. تلك المفردات التي تريد ان تشل العقول والقدرة في التفكير قبل ان تشل الإرادة في القدرة على الفعل الهادف والمؤثر في البناء والنهوض وعلى المستويات كافة.

وما لم تكن الإرادة فاعلة ومؤثرة في وسطها الاجتماعي، فان هناك قوة مضادة تريد تشويه ثقافة وهوية الانتماء، بل والقبول بهوية جديدة، يراد فرضها وتمريرها باعتبارها نمطا جديدا في التفكير والحداثة بعيدا عن شخصية الأمة وتاريخها ومقوماتها.

فالإرادة الممثلة بالمواجهة الفاعلة، هي خط الدفاع النوعي للحفاظ على هوية وثقافة الأمة لان استلاب الأوطان والثروات يمكن ان يسترد في فترة ما، ولكن، ليس من اليسير استرداد ثقافة وفكر الأمة إذا جرى طمسها

ومسخ هويتها بمسميات منها: العولمة الإصلاح والاجتثاث.. أما الإصلاح باسم الديمقراطية نوع من الصخب السياسي لانتزاع الهوية الأصلية، بطرقة مفروضة علينا بالشكل الذي يسلب إرادتنا وتفكيرنا وثقافتنا، في ذات الوقت لا ينبغي ان نتجاهل او ننسى إننا شعوب نقبل الديمقراطية المرتبطة بشخصيتنا وسلوكنا وثقافتنا وتفكيرنا(١١). ان الواقع الدولي المعاصر كشف عما بات يعصف في منطقتنا العربية والإسلامية من تخطيط نوعي فني هادف في التشظي للمجتمعات من خلال العصبية والطائفية... بهدف طمس هويتنا العربية الإسلامية، تلك الهجمة في واقعها وبعدها الزمني القريب، هجمة على ثقافة الأمة بقصد تذويبها في ثقافة أوسع، وهي ثقافة العولمة(١٢).

- المواطنة ومفهوم الشرعية

يؤشر الواقع انه لا توجد ديموقراطية حقة دون إجماع وطني على الشرعية، اي على نوع النظام السياسي. والمقصود بالشرعية ما يجمع عليه الشعب ازاء شرعية النظام السياسي بما فيه من تعددية ومعارضة للسلطة وصراع سياسي وتكتلات سياسية... الخ.

ولا نعتقد وجود هذا النوع من الشرعية لممارسة السلطة في ظل الاحتلال كما هو الحال في العراق وأفغانستان وفلسطين، فالشرعية هنا شرعية المحتل. اي بما يمليه على من هم في السلطة، وليس ما أجمعت عليه الأكثرية داخل الوطن. فالشرعية الحقة هي من مسؤولية من يتولى إدارة السلطة بإرادة قوى المجتمع، أي بعبارة أخرى بإرادة الأغلبية من الشعب الذي أولى وأوكل السلطة للنخبة التي جاءت نتيجة للانتخابات، تلك

السلطة التي تصبح مفوضة من قبل الشعب هي التي أكسبت شرعية النظام السياسي ليتولى المسؤولية الكبرى الممثلة بحاضر ومستقبل الوطن والمجتمع معا. ومن هنا يستمد النظام السياسي قوته وشعبيته في اصدار القرارات التي يتخذها بناء على ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة[١٣].

- المواطنة داخل الدولة

نجد من الأهمية مراعاة الجانب القانوني والسياسي لمبدأ المواطنة في الدولة.. فذلك يعد التزاما.. ولا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية مكتوبة في لوائح مالم تتوفر الضمانات لممارستها على ارض الواقع كما ذكرنا، ولكي لا تكون المواطنة شكلا فقط. نجد من الأهمية التعريف بالمواطنة من خلال بعدها التاريخي، تلك التي جاءت عبر تشريعات لمختلف الحضارات، ومنها حضارة وادي الرافدين وشريعة حمورابي التي شكلت موقعا متقدما للحضارات الأخرى حينما حددت الواجبات والحقوق لدى المواطن امام القانون. كما ان الديانات هي الاخرى جميعها وضحت أسس العدل والمساواة والحق. ومن هنا اقترن مفهوم المواطنة بإقرار المساواة أمام القانون لان الله سبحانه وتعالى خلق الناس متساويين[١٤]. حتى ان ظهرت الدولة القومية في المجتمع الدولي واقرت نوعا من الالتزام (العقد) حين تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم إلى السلطة، وحالة القبول الطوعي للحقوق والواجبات، ويتدرج مفهوم المواطنة من الإقرار بالمساواة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية. بل وأكثر تعبيرا هي المشاركة السياسية وصولا إلى تداول السلطة واتخاذ القرارات الجماعية، تلك التي تاتي ربما عن طريق ممثلي الشعب. ومن هنا فان مبادىء المواطنة في الدولة تقوم أساسا على إرساء حكم القانون وإقامة المؤسسات والمشاركة

السياسية وتداول السلطة سلميا. ولنا أمثلة من الحضارات العريقة التي أرست أولوية للمشاركة في السلطة، يأتي في مقدمتها النظام السياسي في بريطانيا، والذي عبر عن ذلك المرسوم المغناكارتا سنة ١٢١٥ حتى ١٢٦٥، أي بعد مضي ٥٠ عاما من الصراع السياسي، حتى فرض أمرا واقعا في تمثيل كل مقاطعة باثنين من عامة الشعب، واثنين من الأقاليم للمشاركة جنبا إلى جنب في مجلس العموم إلى جانب اللوردات والأشراف وأصحاب الامتيازات من النبلاء للمشاركة في اتخاذ القرارات والتعبير عنها. وبهذا جاءت المشاركة في السلطة تعبيرا سلميا إصلاحياً في السلطة، وعلى العكس من ذلك جاءت في الثورة الأمريكية والفرنسية بشكل ثوري اقر حقوق المشاركة السياسية من خلال عملية التغيير الشاملة في كل من أمريكا وفرنسا. وعندما نعني بالمشاركة السياسية نقصد المنهج الديمقراطي الذي وصل من خلال المشاركة السياسية.

المواطنة وإشكالية القبول الديمقراطي

قد نقبل الديمقراطية او لا نقبلها، إلا أنها تبقى النمط المعاصر في آلية الحكم في الواقع الدولي المعاصر، وإنها أكثر واقعية، بل ربما وضرورة حتمية. وعلينا أن نتعايش معها، وان تتكيف المؤسسات على نحو أكثر ايجابية، أي بذلك الميل الى التوازن.

ففي كل مجتمع تمر السلطة بمراحل حتى تصل الى السلطة المؤسسة. وبات من المعلوم ان سيادة العقلانية كمرحلة تأتي بعد تطور المجتمعات، وبخاصة النامية منها، بحيث لم تعد السمات الشخصية كافية للتمايز بين الحكام والمحكومين، فتنشا مؤسسة الدولة القائمة على ممارسة السلطة المستمدة من المجتمع(١٥).

شروط نجاح الديمقراطية

- التعليم: ان ضمان استمرارية الديمقراطية يكمن في ان يكون القادة والشعب على السواء على قدر من التعليم، ولديهم الاستعداد لطاعة سلطة القانون"، والفاعلية تجاه المواطنة الممثلة بحماية الحرية الفردية، ومواجهة بل والتصدي لموضوع التجاوز والتعدي على الحريات، سواء كان ذلك من الحكومة أم غيرها من الاجهزة[١٦].
- القضاء على التمييز الطبقي في المجتمع، وخلق فرص التكافوء والمساواة.
- القيادة السليمة، اي لا ينبغي السير وراء الفرد، انما تأييد السياسية التي تحقق مجموعة من المبادىء السياسية التي يؤمن بها القائد او القيادة، بعيدا عن عبادة الشخصية والانقياد لها
- المعلوماتية، ينبغي ان يكون موضوعا واضحا في اطلاع الشعب على الاوضاع الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة، مما يرسب الثقة المتبادلة بين الشعب وقيادته، بل ويخلق الراي العام الموحد الى حد ما تجاه القضايا المصيرية.
- ينبغي ان لا يوجد نوع من التعارض بين السلطة والحريات العامة، بل يجب ان تتشكل مساحة وبيئة مزدهرة عبر وسائل متعددة منها: وسائل الاتصالات المرئية منها، الصحافة، الكتابة، النشر.. الخ

الخلاصة

ولا بد من القول هنا أن الفتن والحروب الأهلية تتسم بأنها من بين أكثر الحروب ضراوة وعنفا، وأشد النزاعات المسلحة فتكا، بسبب من دوافع الحقد والتعصب والانتقام، وبالنظر لطول مدتها ودوافعها (الدينية والعرقية والأيدلوجية) الكامنة وراءها. ويأتي خلف تلك الحالة الدور الخارجي الممثل (بالدائرة الإقليمية والدولية) أي في التغذية الخارجية، بطريقة تصدير الأفكار والمعتقدات العنصرية العرقية، أو الطائفية، والدينية.. التي يترتب عليها نتيجة غياب الاتفاق الوطني أو القومي داخل الدولة، وهو اخطر نقطة تصل إليها ليس النخب السياسية بل المواطن العادي.الذي يندفع بإرادته أو من غيرها، وفي لحظة زمنية أملتها مساحة صغيرة من التفكير الطائفي أو العنصري القبلي أو القومي أو الحزبي... مما يتعذر فيه رؤية الأهداف الحقيقية الممثلة بـ (المواطنة) والانتماء إلى الوطن الكبير، بل أن مساحة التفكير تنحصر في زاوية ضيقة يجدها في طائفته أو في قوميته أو مذهبه أو حزبه..وفي غياب كلي لما يمثل المصلحة العامة أو مصلحة الجماعة التي تصب في مصلحة الوطن الأم. وهاجسنا وتخوفنا أن يصل العراق إلى

تلك الحالة، في أن يفقد المواطن العراقي هوية انتمائه إلى تبني هوية انتماء جديدة ودخيلة وهي الطائفية أو القبلية أو الحزبية المتعصبة

أن الهدف الرئيس من تبني هذا النمط السياسي إزاء وطننا العراق ومن بعده امتنا العربية والإسلامية في إثارة الحروب الأهلية لخلق أزمة أو أزمات على هذه الرقعة الجغرافية وإدارتها على النحو الذي تحقق فيه القوى الدولية أهدافها، والغريب في الأمر أن كل الذي يجري على الساحة العراقية لم يجد صداه عند الإرادات العربية. فالموقف العربي بات يتفرج على الساحة وكأنه شاهد على العصر، أو البعض (راغبا فيما يجري للشعب العراقي)..؟

إن ما تواجهه الهوية العراقية من تحد يستهدفها، بعد تشضيها وتفتيتها هو محاولات طمسها وتذويبها، من خلال التركيز على التناقضات القومية والعرقية والطائفية، حتى تصل تلك التناقضات وتتعمق إلى التفتيت بين القوميات والطوائف والديانات، بل على مستوى الدين الواحد، على مستوى المذهب الواحد لتتشكل الفصائل المتنافرة، حيث تبدا عملية الإقصاء. مثلا المسلمون السنة والشيعة والشيعة والشيعة والسنة والسنة على السواء من حيث القبول والرفض. أما الجهة التي تقوم بعملية التفتيت هي القوة التي تتبنى، بل وتحمل راية الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حد ما، وذلك بهدف فرض ثقافة الهيمنة بعد إزالة الثقافات الوطنية والقومية، وإحلال الثقافات المبنية على السلوك الفردي النفعي، كما هو الحال في النظم الليبرالية الرأسمالية، ومع ذلك لا ينبغي إنكار حقيقة وجود المنظمات المهنية او الاجتماعية المنتشرة بشكل واسع في تلك النظم.

لقد أصبحت الرقعة الجغرافية للمنطقة منذ وقت مبكر مسرحا تتفاعل فوقه الأزمات، والمنطقة مؤهلة اليوم لهذا الدور ما لم تدرك القيادات السياسية العربية بان الاضطراب السياسي الذي يعصف بالعراق سوف يترك

تأثيره وبعمق على الجميع. ولبنان الأمس بات تجربة خاصة تستخلص منها النتائج، تلك التجربة السيئة الصيت التي أريد بها أن تمتد لتغرق المنطقة بأسرها، مبتدئة بالعراق ومن ثم بالجوار الإقليمي.

المصادر

- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، جامعة الكويت، ١٩٧٩.
- انا تولي الكسندر، السياسة كموضوع للدراسة الاجتماعية، ترجمة زياد الملا، دار دمشق، ١٩٨١.
- صادق جلال العظم، الإسلام والنزعة الإنسانية العلمانية، ترجمة فالح عبد الجبار، دار المدى بيروت ٢٠٠٧.
- فتحي يكن، المتغيرات الدولية والدور الاسلامي المطلوب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣.
- محمد نصر مهنا، علم السياسية بين الاصالة والمعاصرة، المكتب الجامعي، الالسكندرية، ٢٠٠٦.
- د. محمد محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية في اطار الكونية البشرية، المكتب الجامعي الاسكندرية، ٢٠٠٥.
- موريس دفرجيه، ترجمة سامي الدروبي، مدخل الى علم السياسة، دار الجيل، دمشق، ١٩٧٩.
- د.محمود سالم السامرائي، المواطنة والمواطنة العراقية، محاظرة ٤/٣/ ٢٠٠٧ بمناسبة احتفالات يوم جامعة الموصل الأربعين.

- د.محمود سالم السامرائي، إشكالية صنع القرار في النظم العربية المعاصرة، ندوة مركز الدراسات الإقليمية ٧/١/ ٢٠٠٨، جامعة الموصل.
- وليد خالد احمد، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية..، مجلة الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٣، ٢٠٠٧.

Abstract

Simply citizenship is represented by rights and duties that constitution of the state secured, among which is the right to participate in the political, social, economic, mass media, cultural life… etc, and this right leads to achieve collective decisions towards public interest. The society here is characterized by equality before the law and confessing the priority of the acquired individual rights; while democracy is a system among a society's systems in one of its forms. In other word it is a governmental, social and a way of living within the least amount of coercive force, as such it expressive in looking after good for its people.

الهوامش

(١) د. محمود سالم السامرائي، المواطنة والمواطنة العراقية، محاضرة ٣/٤/ ٢٠٠٧ بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيس جامعة الموصل.

(٢) وليد خالد احمد، إشكالية الشرعية..، مجلة الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ١٣، ٢٠٠٧ ص ١٩٣.

(٣) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ١١٢.

(٤) صادق جلال العظم، الإسلام والنزعة الإنسانية العلمانية، ترجمة فالح عبد الجبار، دار المدى ٢٠٠٧/ بيروت، ص٢٤.

(٥) أعداد د.محمد محمد جاب الله، العلوم السياسية في إطار الكونية البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط١ ابريل ٢٠٠٥، ص٢٩٠.

(٦) د.محمد نصر مهنا، علم السياسية بين الاصالة والمعاصرة، المكتب الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠٦ ص٤٠١.

(٧) موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي، دار الجيل، دمشق، ١٩٧٩ ص١٢٦.

(٨) د.محمود سالم السامرائي، إشكالية صنع القرار في النظم العربية المعاصرة، ندوة مركز الدراسات الافليمية، جامعة الموصل ٧/١/ ٢٠٠٨،

(١٠) انا تولي الكسندر، السياسة كموضوع للدراسة الاجتماعية، ترجمة زياد الملا، دار دمشق، ١٩٨١ ص٦٢.

(١٠) د.محمود سالم السامرائي، إشكالية صنع القرار في النظم العربية المعاصرة، مصدر سابق.

(١١) فتحي يكن، المتغيرات الدولية والدور الاسلامي المطلوب، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٣ ص١٠٥.

(١٢) المصدر السابق ص ١٠٥.

(١٣) محمد نصر مهنا، ٥١١ .

(١٤) نفس المصدر السابق ص ٥١١ .
(١٥) د. محمد محمد جاب الله عمارة، مصدر سابق، ص ٢٧٧
(١٦) وليد خالد احمد، إشكالية الشرعية..، مصدر سابق ص١٩٣